

## اتجاه التأثير ما بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي: حالة الجزائر

قاسم حموري\*

ساره جدي

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في دولة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2009. ولتحقيق ذلك، تم تقدير نموذج قياسي يتشكل من إجمالي الناتج المحلي (GDP)، مُمثلاً للنمو الاقتصادي، كمتغير تابع وأربعة متغيرات مفسرة هي: متغير الصادرات النفطية (OILEXP)، ومتغير الصادرات غير النفطية (NOILEXP)، ومتغير تراكم رأس المال (KS)، ومتغير العمل (LAB). كما تم الاستعانة بطريقتين في تحليل أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، تمثلت الأولى في تحليل معطيات الدراسة خلال الفترة 1980 إلى 2009 بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي E-VIEWS 10، وتمثلت الطريقة الثانية في تحليل الانحدار بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي E-VIEWS 7، وذلك بفحص استقرارية (Stationarity) السلاسل الزمنية الخاصة بكل متغير باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test). وقد توصلت الدراسة والاستعانة بكل من اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج (Cointegration Test) و بميكانيزم تصحيح الخطأ (Error Correction Mechanism)، إلى أن متغير تراكم رأس المال يعتبر أكثر أهمية من متغير الصادرات النفطية من ناحية التأثير على النمو الاقتصادي، كما بينت النتائج أيضاً بأن كلا من الصادرات غير النفطية والعمل لا يؤثران على إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم لا يمارسان أي تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستخدام الرشيد لإيرادات الصادرات النفطية في دعم الاستثمار، والعمل على تحسين نوعية الإنتاج والخدمات وزيادة القدرات التنافسية، بهدف رفع قيمة الصادرات خارج المحروقات. الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصادرات النفطية، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، التجارة الخارجية، سياسة تشجيع الصادرات، تركيز الصادرات.

## The Trend of Impact of Oil Exports on Economic Growth :The Case of Algeria

Qasem Hamouri

Sarah Jedi

## Abstract

The Trend of impact of oil exports on economic growth: the case Algeria, An Empirical Study from 1980 to 2009. This study aims to assess the impact of oil exports on economic growth in Algeria during the period from 1980 until 2009. To achieve this, an econometric model was estimated, starting with an ordinary production function, then adding the variable of exports, that consists of gross domestic product (GDP) which stands as a representative of the economic growth and is a dependent variable as well as other four independent variables which are : oil exports (OILEXP), non-oil exports (NOILEXP), variable capital stock (KS), and labor (LAB). Further more, two methods have been sued in the analyzing of the impact of oil exports on economic growth : the first is an analysis of data from 1980 to 2009 using XL-STAT 10, and the second method is regression analysis using E-VIEWS 7 by examining the stationarity of time series for each variable using the unit root test. The result when we used the cointegration of the model's variables and Error Correction Mechanism (ECM) show that the capital stock variable is more important than the oil export one in terms of influencing the economic growth. Besides that, the results show that both the non-oil exports and work do not affect the GDP and therefore have no influence upon the economic growth in Algeria during the period of the study. The study recommended the need for rational use of oil export revenues to support investment, and work to improve the quality of production and services and increase competitiveness, in order to raise the value of exports outside hydrocarbons.

\* أستاذ دكتور. قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية. البريد الإلكتروني: qasem@yu.edu.jo.

## أولاً: مقدمة

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية في أي بلد، لما له من آثار وانعكاسات على مؤشرات الأداء الاقتصادي، كالنتائج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات، إضافة إلى كونه مؤشراً جوهرياً على القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد المحلي في الأسواق الدولية. هذا، ويؤثر كلا النشاطين التصديري والاستيرادي على الجانب المادي من الاقتصاد متمثلاً بالإنتاج والتوظيف، وعلى الجانب النقدي ممثلاً بأسواق المال وأسواق الصرف الأجنبي.

ولقد اعتبرت الصادرات النشاط الرئيس الذي يؤدي نموه إلى نمو باقي قطاعات الاقتصاد القومي، وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، لما يوفره قطاع التصدير من عملات أجنبية تسهم في تمويل المستوردات، والتي بدورها تسهم في زيادة الناتج المحلي وذلك عن طريق توفير السلع الرأسمالية والوسيلة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

في هذا السياق، حاولت العديد من الدراسات إبراز دور الصادرات وتأثيرها في نمو العديد من الدول النامية منتهجة في ذلك طرقاً استقصائية متنوعة خلال فترات زمنية مختلفة، فعلى سبيل المثال قام كل من (Balassa,1978)، و(Tyler,1981)، و(Feder,1982) بتقصي أثر الصادرات على النمو في بعض الدول النامية، حيث خلصت دراساتهم إلى تأكيد الأثر الإيجابي للصادرات وأهميته لدى الاقتصادات النامية باعتبارها أحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي.

وتتركز غالبية صادرات دولة الجزائر في الصادرات النفطية، حيث تشكل إيراداتها أهم مصادر الدخل القومي لها، وبالتالي أهم مؤثر على النمو الاقتصادي، حيث تشكل الصادرات النفطية الجزائرية ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات، وتسهم بأكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي (مجلة البنك المركزي، 2011).

هذا وقد حذرت العديد من الدراسات من مخاطر استمرار تهميش حكومات الدول النفطية في برامجها الاقتصادية لأداء الصادرات السلعية غير النفطية مقابل الاعتماد الكلي على صادرات النفط، وطالبت باتخاذ إجراءات جوهرياً لتشجيع الصادرات غير النفطية. كما بينت أن التخصص الشديد في إنتاج وتصدير سلعة واحدة لتغطية كافة الصادرات يجعل اقتصاديات هذه الدول أكثر تأثراً بمخاطر التقلبات الحادة في أسعار النفط، وما يتبعها من انعكاسات سلبية على حصيلة البلاد من النقد الأجنبي، و تقليل قدرة استيرادها، الأمر الذي يقودها في النهاية إلى عجز ميزانها التجاري مع العالم الخارجي.

وإذا ما علمنا بأن المحروقات تصنف ضمن الطاقات غير المتجددة الآيلة إلى التناقص، في المدى المنظور، فمن الضروري استثمار موارد النفط استثماراً عقلانياً في تشجيع القطاعات خارج النفط بهدف بناء اقتصاد متنوع وتنافسي، حيث جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1980 إلى 2009، حيث تبين النظرية الاقتصادية أن للصادرات أثراً إيجابياً على النمو في البلدان النامية، ولما كانت دولة الجزائر دولة نامية، فإن الدراسة تقوم على فرضية أساسية تتمثل في وجود آثار إيجابية ذات دلالة إحصائية للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وتعتمد الدراسة في تحليلها للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتطورها على المنهج الوصفي التحليلي من جهة، وذلك بالاستعانة بطريقة تحليل المركبات الأساسية (Principal Component Analysis) التي تبين قوة الارتباط بين المتغيرات موضوع الدراسة، وعلى المنهج الكمي القياسي في دراسة أثر الصادرات النفطية على النمو بالاستعانة بطريقة تحليل الانحدار (Regression Analysis) التي توضح قوة التفسير من عدمها للمتغير التابع من طرف المتغيرات المفسرة من جهة أخرى. وقد استعانت هذه الدراسة بطريقتين في تقدير النماذج القياسية هما:

- طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.
- نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model.

## ثانياً: مسح الأدبيات

بالرغم من أهمية العلاقة بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي خاصة في الدول البترولية (مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول)، إلا أن دراسة و تحليل هذه العلاقة لم تحظ باهتمام الباحثين كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات إجمالاً والنمو الاقتصادي. ومن الدراسات القليلة التي تناولت علاقة الصادرات النفطية بالنمو الاقتصادي نجد دراسة عبدالله محمد شامية في ليبيا عام 1990 للفترة 1970-1987، والتي هدفت إلى تحليل أثر التجارة الخارجية اللببية على معدلات النمو الاقتصادي وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية. وقد وجد الباحث أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين النمو الحقيقي لإجمالي الصادرات الوطنية و النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي. أما عند تقسيم الصادرات إلى صادرات نفطية و غير نفطية، فقد تبين وجود علاقة ضعيفة و غير معنوية بين نمو الصادرات الحقيقية غير النفطية و نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ تأثيرها الحدي حوالي 0.004%، في حين وجد أن العلاقة بين نمو الصادرات النفطية الحقيقية و نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قوية

و إيجابية، فزيادة النمو الحقيقي للصادرات النفطية بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة النمو الحقيقي للنتاج المحلي الإجمالي بنسبة 0.68% .

وهذا ما أكدته دراسة نجيب عمار بلعيد في ليبيا عام 1998 للفترة 1981-1994، إذ اهتم الباحث بدراسة أثر تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي الليبي ، حيث تبين أن الصادرات الوطنية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي . وعند تقسيم الصادرات إلى صادرات نفطية وغير نفطية، تبين أن للصادرات النفطية دورا إيجابيا في إحداث النمو الاقتصادي فزيادة نمو الصادرات النفطية الحقيقية بنسبة 1% ترتب عليها زيادة النمو الحقيقي للنتاج المحلي الإجمالي بمقدار 0.94%، في حين لم يكن للصادرات غير النفطية أي دور في إحداث النمو الاقتصادي، بل كان تأثيرها عكسيا على الاقتصاد الليبي .

وفي دراسة لسعد محمد الكواز 1998 في العراق هدفت إلى تقدير أثر الصادرات الإجمالية والتفصيلية على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 1973-1990، (ويقصد بالصادرات التفصيلية صادرات نفطية و صادرات تقليدية، أما الصادرات الإجمالية فهي مجموع النوعين من الصادرات). واستخدم فيها الأسلوب القياسي في تحليل النتائج التي أظهرت أن الصادرات الإجمالية ذات أثر إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي قدر ب 37%. وتبين من خلال عملية التقدير أيضا أن للصادرات النفطية أثرا قويا على الناتج المحلي الإجمالي، وهو أكبر من تأثير الصادرات التقليدية على الرغم من تأثيرها الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبين أن 59% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في الصادرات النفطية، في حين أن نسبة تفسير الصادرات التقليدية للنمو الاقتصادي لم تتعد 2% .

و اتفق قيس ناظم غزال مع سعد محمد الكواز في دراسته التي قام بها عام 1999 بالعراق ، والتي هدفت إلى قياس أثر الصادرات العراقية النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي للفترة 1970-1990 ، حيث تم تقسيم الصادرات إلى مجموعتين رئيسيتين هما الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية، واستخدم الأسلوب القياسي في تحليل النتائج التي تم الحصول عليها من نماذج الانحدار الخطي المتعدد. وقد تبين من خلال عملية التقدير أن 72% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في الصادرات النفطية، وأن الصادرات النفطية تنمو بمعدل قدره 13.5% في حين أن الصادرات غير النفطية تنمو بمعدل قدره 8.6% خلال مدة البحث و هذه المعدلات تشير إلى أن الصادرات النفطية تسهم بنسبة أكبر في النمو الاقتصادي مقارنة بالصادرات غير النفطية .

أما فيما يخص دراسة وصاف سعيدي بعنوان تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2002، فقد حاول الباحث تحليل العلاقة بين نمو الصادرات و نمو الناتج المحلي الخام باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية، حيث فصل الباحث بين الصادرات الإجمالية والصادرات خارج النفط. ولقد تبين من خلال عملية التقدير أن هناك ارتباطا موجبا بين نمو الصادرات الإجمالية و نمو الناتج المحلي و الذي بلغ 55.81%، و أن هناك ارتباطا موجبا و لكن بقيمة أقل بين نمو الصادرات خارج النفط و نمو الناتج المحلي الإجمالي و الذي بلغ 20.69%، وهذا ما فسره الباحث بسيطرة صادرات النفط بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية، حيث أن الصادرات خارج النفط لا تتعدى 5%.

وفي السياق نفسه، قام الباحث بالافاني Pahlavani (2005) بدراسة حول محددات النمو الاقتصادي للفترة من 1960 و 2003 فصل فيها بين الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية. وقد قام الباحث بتحليل السلاسل الزمنية و التقدير بالاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ. وخلص إلى نتيجة مفادها وجود علاقة إيجابية و قوية على المدى الطويل بين متغيري الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي.

ومن الدراسات المهمة أيضا في هذا المجال دراسة العبدلي 2005 في الفترة ما بين 1960 و 2001، إذ اهتم الباحث بدراسة أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، حيث تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاثة متغيرات: متغير تابع و هو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي، و متغيرين تفسيريين هما متغير الصادرات كعامل اقتصادي خارجي و متغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي. واتبع في الدراسة منهجين في تقدير النموذج هما التقدير الفردي لكل دولة، و التقدير بالأسلوب الجمعي، كما تم استخدام المتغيرات الصورية للفصل بين الدول الإسلامية النفطية و الأقل دخلا و متوسطة الدخل. ولقد اتضح أن هناك فروقا في درجة تأثير كل من الاستثمار و الصادرات على النمو الاقتصادي بالنسبة لكل صنف من الدول الإسلامية، حيث ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية النفطية بعكس الدول الأقل دخلا و متوسطة الدخل، إذ ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات.

وأخيرا دراسة مرزا Merza (2007) في الكويت خلال الفترة 1970-2004، التي تناولت دراسة العلاقة بين متغيرين هما الصادرات (النفطية و غير النفطية)، و النمو الاقتصادي. و استعمل فيها الباحث مجموعة من الأساليب القياسية كاستقرارية البيانات، و فحوص السببية،

والتكامل المشترك، ونماذج تصحيح الخطأ. وبينت نتائج الدراسة وجود تكامل مشترك طويل الأمد بين المتغيرات الثلاثة، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين متغيري الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي، و علاقة سببية في اتجاه واحد بين الصادرات غير النفطية و النمو الاقتصادي.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة جوانب أهمها أنها تفصل بين الصادرات النفطية و غير النفطية لتقصي الأثر الفعلي للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي.

### ثالثاً: أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي الكمي في دراسة أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، بالاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية بدل الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى الحصول على نتائج مضللة. كما سيتم استخدام منهج تحليل البيانات من خلال طريقتين، الأولى: تحليل المركبات الأساسية (Principal Component Analysis) الذي يبين قوة الارتباط بين المتغيرات موضوع الدراسة، والثانية: تحليل الانحدار (Regression Analysis) الذي يوضح قوة التفسير من عدمها للمتغير التابع من طرف المتغيرات المفسرة.

### نموذج الدراسة

هناك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي الممثل بالنتائج المحلي الإجمالي والصادرات، و التي اعتمدت على متغيرين اثنين فقط هما النمو الاقتصادي ممثلاً بإجمالي الناتج المحلي GDP والصادرات X. وقد اعتمد الباحثون في دراسات اخرى على أكثر من متغيرين (الصادرات والنمو)، حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال دالة إنتاج تؤثر فيها مجموعة من العوامل المستقلة يمكن التعبير عنها من خلال دالة الإنتاج التالية:

$$Y = f(A, L, K)$$

حيث أن:

Y: كمية الإنتاج .

A: التغير التكنولوجي .

L: العمل .

K: رأس المال .

كما وتشير الأدبيات إلى إمكانية إدخال متغيرات أخرى إلى هذه الدالة مثل الصادرات والمستوردات كعوامل محددة للنمو الاقتصادي (Balassa، 1978). حيث تبين النظرية الاقتصادية أن إضافة عنصر الصادرات إلى دالة الإنتاج له أثر مهم على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج، وكفاءة توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية نتيجة وجود المنافسة الخارجية للصادرات في السعر والنوعية، مما يدفع الدولة إلى التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وإلى تحسين وتطوير المنتجات والسعي إلى تخفيض التكلفة. وبالتالي يصبح شكل المعادلة بعد إضافة عنصر الصادرات (X) كالتالي:

$$Y = f(A, L, K, X)$$

و بناء على هذه الدالة، يلاحظ أن كمية الإنتاج تعتمد على التكنولوجيا، ورأس المال، وكمية ونوعية العمل المستخدم في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الصادرات، حيث تساهم هذه العوامل في إحداث نمو اقتصادي.

في بحثنا هذا، تم الفصل بين الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية لتوضيح أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي. وقد تم استخدام النموذج التالي:

$$GDP^* = \beta_0 + \beta_1 OILEXP^* + \beta_2 NOILEXP^* + \beta_3 KS^* + \beta_4 LAB^* + \varepsilon \dots \dots (*)$$

حيث:

GDP\*: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

OILEXP\*: معدل النمو في الصادرات النفطية.

NOILEXP\*: معدل النمو في الصادرات غير النفطية.

KS\*: معدل النمو في تراكم رأس المال.

LAB\*: معدل النمو في عنصر العمل ممثلا في القوى العاملة.

$\varepsilon$ : يمثل الخطأ العشوائي للمعادلة والذي يفترض أن قيمته موزعة توزيعا طبيعيا بوسط معلوم وتباين ثابت ومنتهي.

وتفترض الدراسة أن جميع المرونات  $\beta_0, \beta_0, \beta_0, \beta_0, \beta_0$  تأخذ الإشارة الموجبة.

## 1. تحليل المركبات الأساسية (Principal Component Analysis)

قبل تقدير النموذج القياسي، من المستحسن أن نقوم بتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة لإعطاء لمحة عن قدرة كل متغير في تفسير الظاهرة المدروسة.

ويعني تحليل المعطيات (Data Analysis) مجموعة الوسائل، والطرق، والتقنيات التي تساعد على وصف الملاحظات المأخوذة عندما يتعلق الأمر بعدة متغيرات، أو صفات يمكن أن تكشف عن حقيقة مخبأة في ظاهرة معينة. وبصفة عامة، تطبق هذه الطريقة عندما يتعلق الأمر بجدول معطيات كمية متقاطعة (مشاهدات، متغيرات)، بحيث يصبح لحساب المتوسط والتباين لهذه المعطيات معنى. وهناك عدة طرق لتحليل المعطيات، وقد اخترنا لمعالجة النمو الاقتصادي في مدة الدراسة 1980-2009 طريقة تحليل المركبات الأساسية لأنها تعتبر الطريقة المثلى في التحليل. جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية:

تبين لنا نتائج الجدول رقم (1) أن كل المتوسطات الخاصة بالمتغيرات موضوع الدراسة موجبة، لكنها تختلف من حيث الأهمية. وتمثل القيمة 680.6 مليار دولار قيمة متوسط الدخل المحلي الإجمالي لكل الأفراد (السنوات) وهي تمثل أعلى متوسط خلال مدة الدراسة المكونة من 30 سنة، وهذا طبيعي لأن هذا المتغير يضم جميع المتغيرات المدروسة، أما المتغير الهام الآخر فهو متغير الصادرات النفطية الذي يعتبر الأهم في دراستنا، والذي من الطبيعي أن يأخذ قيمة متوسطة عالية نتيجة للأهمية الكبرى التي توليها البلدان العربية المصدرة للنفط لهذا النوع من الصادرات، حيث تشكل هذه الأخيرة أغلبية صادراتها الإجمالية، ثم يليه تراكم رأس المال وبنسبة تكاد تكون مساوية لمتوسط الصادرات النفطية، وذلك نتيجة للكم الهائل من الاستثمارات التي قامت بها هذه البلدان خلال السنوات الماضية ضمن برامج المخططات التنموية.

الجدول رقم (1): جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية (مليار دولار)

Variable	Mean	Std. deviation
GDP	680.6	230.7
OILEXP	165.8	99.3
NOILEXP	99.8	66.8
KS	164.8	80.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

○ الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

إن اختبار مصفوفة الارتباط يسمح لنا بالاستنتاجات التالية:

الجدول رقم (2): الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

Variables	gdp
GDP	1
KS	0,962
LAB	-0,167
OILEXP	0,593
NOILEXP	0,218

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج  
XL-STAT 2012

يتبين من خلال الجدول رقم (2) أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط إيجابيا وبقوة مع متغير تراكم رأس المال بنسبة 96.2%، تليها الصادرات النفطية بنسبة 59.3%، وبنسبة أقل مع الصادرات غير النفطية بنسبة 21.8%، كما يرتبط سلبيا مع متغير العمل بنسبة 16%.

○ القيم الذاتية (Eigenvalues) ونسب الجمود (Inertness):

جدول رقم (3): القيم الذاتية

	F1	F2	F3	F4
Eigen value	2.507	1.202	0.278	0.013
Variability(%)	62.663	41.100	5.984	0.542
Cumulative(%)	52.120	93.220	99.678	100.000

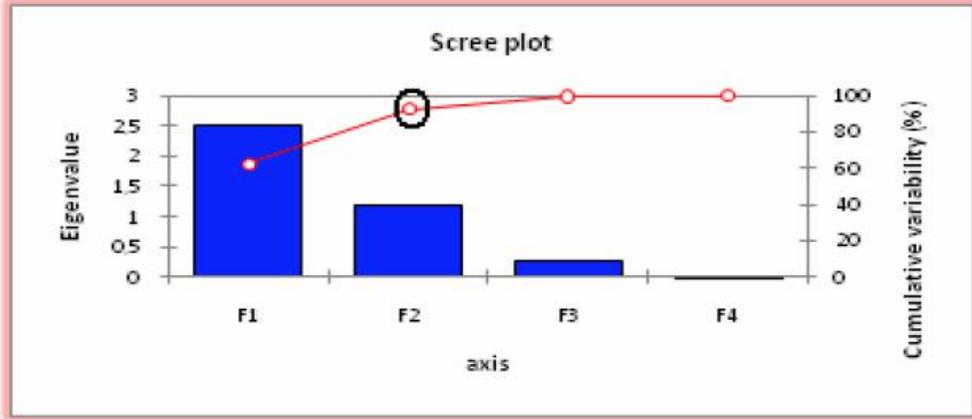
المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

من خلال الجدول رقم 7 والشكل رقم 2، يمكن أن نتبين النقاط التالية:

- المحور العاملي الأول (F1) أو المركبة الأساسية الأولى تمثل 52.12% من قيمة الجمود الكلي، أما المحور الثاني (F2) فيمثل 41.100%. وفي المجموع يمثل المحوران 93.220% من الجمود الكلي، وبذلك يمكن الأخذ بعين الاعتبار هذين المحورين دون المحاور الأخرى، لأنهما يعطيان أحسن تمثيل للمخطط العاملي الأول.

- بالنسبة للمركبات (F3)، (F4) فقد تم التخلي عنها نظرا لمساهمتها الضئيلة في الجمود الكلي.

شكل رقم (1): القيم الذاتية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

○ التعليق على المحاور المختارة

الجدول التالي يبين إحداثيات المتغيرات على المحورين F1 ، F2

الجدول رقم (4): إحداثيات المتغيرات

	F1	F2
GDP	0.898	-0.557
OILEXP	0.921	-0.251
NOILEXP	0.811	0.444
KS	0.751	-0,717
LAB	0.338	0.859

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

● بالنسبة للمحور الأول F1 نلاحظ ما يلي:

- تظهر معظم المتغيرات ممثلة بقيم موجبة أي كل من: OILEXP، GDP، LAB، KS، NOILEXP، ما يعني تمركزها في نفس الجهة من هذا المحور، و الذي يمثل نسبة 62.66% من الجمود الكلي.

- يمكن التمييز بين مجموعتين من حيث قوة الارتباط مع هذا المحور، تتمثل المجموعة الأولى في إجمالي الناتج المحلي، وتراكم رأس المال، والصادرات النفطية، والصادرات غير النفطية وهي ترتبط بهذا المحور ارتباطا قويا موجبا. بينما تضم المجموعة الثانية المتغير الذي ارتبط ارتباطا ضعيفا موجبا نسبيا بالمحور الأول، وهو العمل، خلال فترة الدراسة 1980-2009.

● بالنسبة للمحور الثاني F2 نلاحظ ما يلي:

- يمثل هذا المحور نسبة 41.10% من الجمود الكلي، وهو بذلك أقل من ما يمثله المحور الأول، لكنه يعتبر من بين المركبات الأساسية ذات الأهمية في التحليل. المتغيرات التي ارتبطت ارتباطا قويا مع المحور الأول، ارتبطت ارتباطا ضعيفا مع هذا المحور، وذلك عكس المتغيرات الثانية التي أظهرت ارتباطا أقوى مع المحور الثاني. يرتبط متغير الصادرات النفطية مع هذا المحور ارتباطا سلبا ضعيفا بإحداثيات أخذت القيمة -0.251--، وخلافا لما كانت عليه في المحور الأول، ارتبط متغير العمل ارتباطا قويا مع هذا المحور بإحداثيات تمثلت في 0.859.

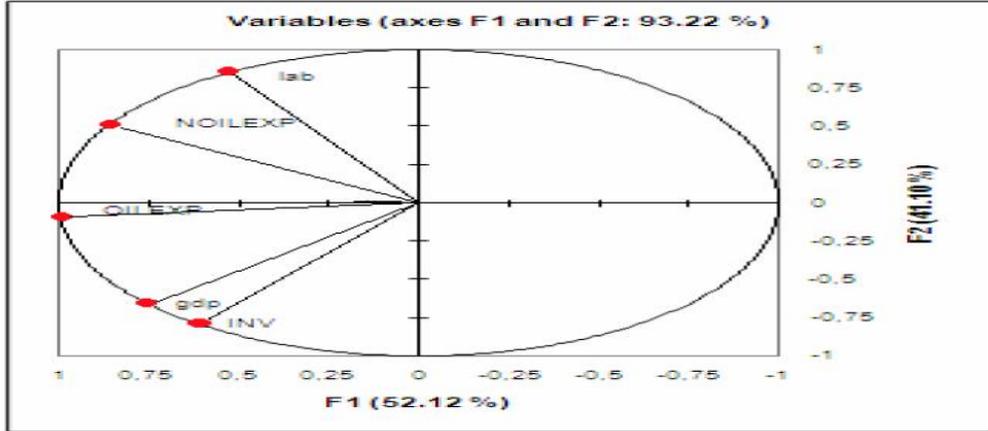
○ التمثيلات البيانية:

■ التمثيل البياني ثنائي البعد لمتغيرات الدراسة:

من خلال الشكل التالي الذي يبين إسقاطات المتغيرات موضوع الدراسة على المحور

F1-F2 يمكننا استنتاج ما يلي:

الشكل رقم (2): التمثيل البياني ثنائي البعد لمتغيرات الدراسة F1-F2



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

- أن جميع المتغيرات ممثلة بشكل جيد، حيث تقع معظمها على دائرة الارتباط. كما أنها تتغير كلها في الاتجاه نفسه.

- المحور F2 يمثل محور الترتيب، حيث يرتب المتغيرات التي عرفت تطورات نسبية أكثر من الأخرى. أيضا، يمكن ملاحظة أن العمل احتل المرتبة الأولى في الشكل من حيث التطور وهذا دليل على تزايد التوظيف في مجموع الدول المصدرة للبترول خلال فترة الدراسة، متبوع بالصادرات غير النفطية، وربما كان ذلك نتيجة للاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه الأخيرة من طرف الدول العربية المصدرة للبترول خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة. ثم نلاحظ أن الصادرات النفطية التي تمثل أغلبية صادرات هذه البلدان جاءت في المرتبة الثالثة، متبوعة بالنتائج المحلي الإجمالي، أما تراكم رأس المال الممول أساسا من طرف مداخل الصادرات النفطية في هذه البلدان فقد جاء في المرتبة الأخيرة من حيث التطور وهذا راجع إلى أحجام الاستثمارات التي يمكن أن تستغرق وقتا طويلا لتحقيقها.

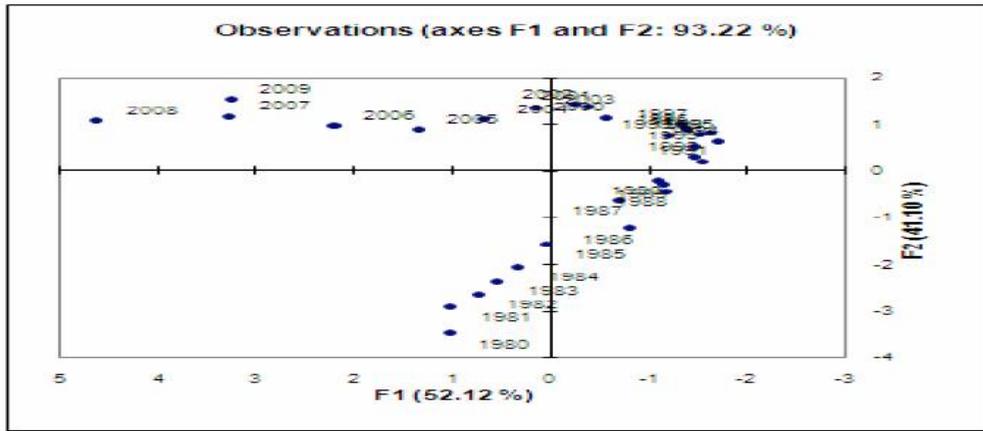
○ المحور F1 يمثل محور التضاد، إذ أنه يفرق بين المتغيرات المرتبطة بنفسير المتغير التابع والمتمثلة في من تراكم رأس المال والصادرات النفطية، مع تلك الأقل تفسيريا له المتمثلة في الصادرات غير النفطية والعمل. وهذا ما يدعم النتائج السابقة الخاصة بمصفوفة الارتباط، حيث

ارتبطت المتغيرات: تراكم رأس المال والصادرات النفطية إيجابا وبقوة بإجمالي الناتج المحلي، على عكس متغير الصادرات غير النفطية الذي بالرغم من ارتباطه الإيجابي بالمتغير التابع إلا أنه يبقى ارتباطا ضعيفا بالمقارنة بالمتغيرات الأخرى، وهذا دليل على ضعف تفسير الصادرات غير النفطية للمتغيرات التي تحدث في المتغير التابع. أما متغير العمل فقد ارتبط سلبا مع المتغير التابع، وهذا ما ظهر واضحا أيضا في الشكل البياني رقم (2).

التمثيل البياني الثنائي البعد لأفراد الدراسة (السنوات):

من خلال الشكل التالي الذي يبين إسقاطات الأفراد (السنوات) موضوع الدراسة على المحور F1-F2 يمكننا استنتاج ما يلي:

الشكل رقم (3): التمثيل البياني ثنائي البعد لمتغيرات الدراسة F1-F2



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

- تكون ثلاث مجموعات من السنوات: المجموعة الأولى (1986-1980) إذ كانت السنوات فيها ممثلة بطريقة جيدة (البعد عن مركز الجاذبية)، ومرتبطة ترتيبيا تصاعديا من السنة الأولى في المجموعة إلى السنة الأخيرة فيها، وتتميز هذه السنوات بالنسبة للدول العربية المصدرة للبتروال بأن المؤشرات الاقتصادية كانت جيدة.

- المجموعة الثانية (1987-2003)، وهذه لم تمثل السنوات فيها بطريقة جيدة، نظرا لقرب أغلبيتها من مركز الجاذبية، هذا راجع ربما للثبات الذي ساد هذه السنوات بسبب

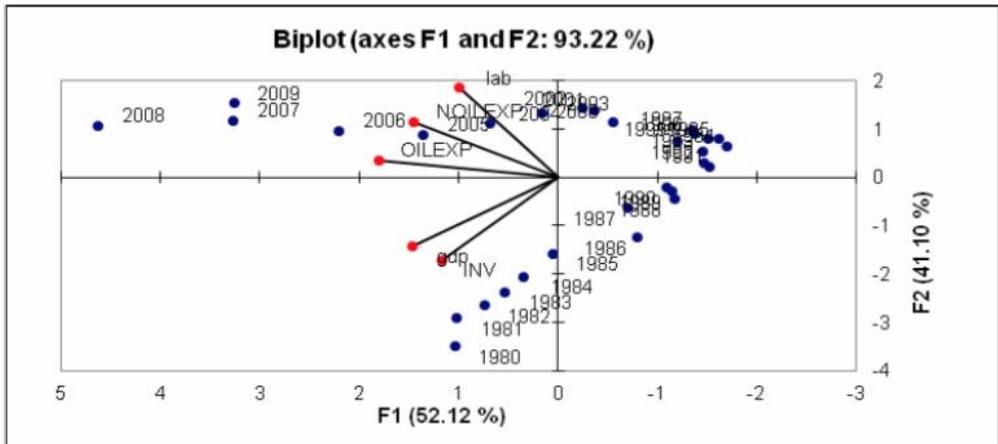
انخفاض أسعار النفط وبالتالي تدهور المؤشرات الاقتصادية نظرا لارتباطها الوثيق بموارد الصادرات النفطية.

- المجموعة الثالثة (2004-2009)، حيث يظهر التمثيل الجيد لسنوات هذه الفترة، وذلك دليل على مستويات النمو العالية التي عرفتها الدول العربية المصدرة للبترول بسبب ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع إيرادات هذه الدول، والتي توجه أغلبيتها نحو البرامج التنموية والاستثمارات في هذه البلدان، إضافة إلى الجهود التي بذلتها مجموعة الأوبك في تطوير قطاع الصادرات غير النفطية خلال هذه السنوات.

التمثيل البياني الثنائي البعد لأفراد (السنوات) ومتغيرات الدراسة:

من خلال الشكل التالي الذي يبين إسقاطات كل من المتغيرات والأفراد(السنوات) موضوع الدراسة على المحور F1-F2 يمكننا استنتاج ما يلي:

الشكل رقم (4): التمثيل البياني ثنائي البعد لمتغيرات الدراسة F1-F2



المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج XL-STAT 2012

○ المجموعة الأولى من السنوات (1986-1980)، مرتبطة أكثر بكل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار. وهذا دليل على الاستثمارات القاعدية التي كانت خلال هذه الفترة خاصة بناء المنشآت النفطية والتنقيب واستخراج النفط.

○ المجموعة الثانية (1987-1999)، أي السنوات التي تدهورت فيها أسعار النفط، لم تعرف تغيرات هامة يمكن ذكرها.

○ أما المجموعة الثالثة من السنوات أي من (2000-2009) فقد كانت أقوى ارتباطا بكل من الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية، وهذا دليل على ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية خلال هذه الفترة نتيجة لارتفاع أسعار النفط أو زيادة الإنتاج. كما عرفت مستويات الصادرات غير النفطية تطورا في هذه الفترة نتيجة الأهمية الكبيرة التي أولتها الدول العربية لهذا النوع من الصادرات، خاصة بعد إدراك معظمها أن أغلبية ميزانية الدولة مكونة من موارد الصادرات النفطية التي ترتبط بمستويات الأسعار المعروفة بعدم استقرارها.

● من خلال تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة تبين لنا وجود ثلاث مجموعات من المتغيرات المستقلة من حيث درجة الارتباط بالمتغير التابع (إجمالي الناتج المحلي)، المجموعة الأولى والمتمثلة في متغيري تراكم رأس المال والصادرات النفطية، ارتبطت ارتباطا قويا مع إجمالي الناتج المحلي، أي أن التغير في هذين المتغيرين سيؤثر حتما على النمو الاقتصادي ممثلا بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي. هذه النتيجة تعتبر منطقية في دراستنا، لحالة الدول العربية المصدرة للبترول، حيث أنه من المعروف أن اقتصاديات هذه الدول تعتمد بشدة على إيرادات الصادرات النفطية سواء من أجل الاستهلاك النهائي أو من أجل استخدام هذه الأموال في تمويل استثماراتها ومشاريعها التنموية.

المجموعة الثانية تحتوي على متغير الصادرات غير النفطية، والذي كما تبين سابقا بأنه مرتبط إيجابا بإجمالي الناتج المحلي ولكن بنسبة أقل من تراكم رأس المال والصادرات النفطية، وهذا دليل على أنه بالرغم من الجهود التي بدأت الدول العربية المصدرة للبترول في بذلها من أجل تشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذا الأخير ما يزال ضعيف التأثير على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

أما المجموعة الثالثة فتضم متغير العمل، حيث تبين من خلال دراسة الارتباط بأنه مرتبط سلبا مع إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة وهذا ما يبدو متعارضا مع افتراضات دوال الإنتاج، وقد يعود ذلك إلى تدني إنتاجية العمل إذا ما قورنت بعدد العمال، أو إلى ظاهرة تضخم العمالة أو ما يصطلح على تسميته بالبطالة المقنعة، حيث يكون حجم العمالة أكبر من متطلبات التشغيل الإنتاجي والخدمي، وبالتالي فهذه الزيادة في الموظفين من دون إنتاجية تذكر ستكون عبئا على إجمالي الناتج المحلي ومن ثمة على النمو الاقتصادي.

## 2. تحليل الانحدار (Regression Analysis)

بالرغم من قدرة طريقة المركبات الأساسية في تفسير الارتباط بين متغيرات الدراسة، إلا أنها تبقى غير كافية لدراسة أثر المتغيرات في تفسير الظاهرة المدروسة، وبالتالي سيتم فيما يلي اللجوء لمنهج آخر من التحليل لتعزيز موضوع الدراسة، وهو منهج تحليل الانحدار حيث تم اعتماد النموذج (\*):

$$GDP^* = \beta_0 + \beta_1 OILEXP^* + \beta_2 NOILEXP^* + \beta_3 KS^* + \beta_4 LAB^* + \varepsilon_t$$

### دراسة الاستقرار لسلاسل المتغيرات

تبين أن السلاسل الزمنية الخاصة بكل من إجمالي الناتج المحلي، والصادرات النفطية، والعمل مستقرة عند المستوى، وبأن السلاسل الزمنية الخاصة بكل من متغيري الصادرات غير النفطية و تراكم رأس المال مستقرة عند الفرق الأول. و بالتالي فهي عبارة عن I(1).

ADF				
المتغيرات	Level (Intercept)	Level (Trend and Intercept)	1 <sup>st</sup> difference (Intercept)	1 <sup>st</sup> difference (Trend and Intercept)
GDP <sup>x</sup>	321 <sup>x</sup> , -٠	320 <sup>x</sup> , -٠		
OILEXP <sup>x</sup>	-4.757 <sup>x</sup>	-4.907 <sup>x</sup>		
NOILEXP <sup>x</sup>	-2.051	-2.677	-3.6475 <sup>x</sup>	-3.8875 <sup>x</sup>
KS <sup>x</sup>	699, -٠	-1.847	5418 <sup>x</sup> , -3.	-3.4156 <sup>x</sup>
LAB <sup>x</sup>	-6.888 <sup>x</sup>	-7.047 <sup>x</sup>		

\*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level.

عادة، لا يتم اختبار إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة إلا في حالة تميزها كلها بالاستقرارية عند الفرق الأول (أنجل و جرانجر، 1987)، ولكن توجد حالات يمكن فيها تواجد التكامل المشترك رغم عدم استقرارية جميع متغيرات الدراسة عند الفرق الأول بشرط وجود متغيرين مستقرين عند الفرق الأول على الأقل (Campbell et Perron، 1991).

ومن خلال نتائج استقرارية البيانات المبينة سابقا، لاحظنا أن كلا من متغيري الصادرات غير النفطية وتراكم رأس المال مستقرين عند الفرق الأول، وبالتالي يمكن اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

### 3. اختبارات التكامل المشترك Cointegration Tests

تركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة، حيث يشير كل من (Engel and Grenger (1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتميز بالسكون (IN(0))، من السلاسل الزمنية غير الساكنة، و إذا أمكن توليد هذا الأخير، فإن السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من الرتبة نفسها (Cointegrated)، وبالتالي يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار دون أن يكون هذا الانحدار زائفاً (spurious)، و توصف هذه العلاقة بـ: العلاقة التوازنية في المدى البعيد.

بتقدير نموذج الانحدار السابق، تم التوصل إلى النتائج التالية:

$$GDP^* = 0.0267 + 0.1803 OILEXP^* + 0.0778 NOILEXP^{**} + 0.3202 KS^{**} + 0.0002 LAB^*$$

t-stat (1.2905) (2.6691)\* (1.4375) (2.4710)\* (0.0009)

R-squared=0.5925 ; Adjusted R-squared=0.5269 ; S.E. of regression=0.0877

Sum squared resid=0.1769 ; Durbin-Watson stat=1.9414 ; F-statistic=3.715708\*

\* indicate rejection of Null Hypothesis (signification).

بعد الحصول على بواقي الانحدار (residuals)، تم إجراء اختبار الجذر الوحدوي باستخدام الاختبارين السابقين: ADF و PP، بالإضافة إلى اختبار Kwiatowski-Phillips-Schmidt and Shin (1992) وتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

KPSS		PP		ADF		
Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	
0.1089*	0.1103*	-4.6916*	-4.8614*	-4.2647*	-4.8923*	T-statistique
Acceptation	Acceptation	Rejection	Rejection	Rejection	Rejection	Null Hypothesis
CI(0)	CI(0)	CI(0)	CI(0)	CI(0)	CI(0)	Decision

الجدول رقم (22): اختبارات الجذور الوحدوية لبواقي الانحدار  
\* indicate rejection of Null Hypothesis (signification)  
المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews 7.1

يؤكد الجدول أعلاه، الذي يخص نتائج اختبارات الجذور الوحودية unit root tests باستخدام اختبار ADF و PP و KPSS على وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي و محدداته أي الصادرات النفطية OILEXP، والصادرات غير النفطية NOILEXP، والاستثمار KS والعمل LAB.

وبما أن شروط إجراء نموذج تصحيح الخطأ متوفرة في دراستنا، أي التحقق من رتبة استقرارية المتغيرات موضوع الدراسة، وكذا من وجود تكامل مشترك واحد فريد بينها، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها، يمكن تصحيح خطأ التوازن بين إجمالي الناتج المحلي، والصادرات النفطية، وتراكم رأس المال، والصادرات غير النفطية، والعمل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وفق الآتي.

وهذا يعني أنه يجب أن تحظى هذه المتغيرات بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته المتمثلة في الصادرات النفطية، وتراكم رأس المال، والصادرات غير النفطية، والعمل.

#### 4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM Estimation)

مفهوم نموذج تصحيح الخطأ مبني على قاعدة أساسها إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار محدداته. وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية (في المدى الطويل)، إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن ثم يأخذ الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع موضوع الدراسة) قيما مختلفة عن قيمه التوازنية، ويطلق على هذه الظاهرة بخطأ التوازن<sup>(1)</sup> Equilibrium error وهو الفرق بين القيمتين الأخيرتين عند كل فترة زمنية. ويتم تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. ويفترض هذا الأخير وجود نوعين من العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة المحددة له، كما يلي (Régis Bourbonnais، 2005):

- علاقة طويلة المدى (long-run relationship): أي علاقة على المدى البعيد بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، وتقاس هذه العلاقة بمقياس مستوى التغير في متغيرات النموذج.
- علاقة قصيرة المدى (short-run relationship): وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين التابع ومحدداته، وتقاس هذه العلاقة من خلال المتغيرات فيما بينها في كل فترة زمنية.

وبما أن شروط إجراء نموذج تصحيح الخطأ متوفرة في دراستنا، أي التحقق من رتبة استقرارية المتغيرات موضوع الدراسة، وكذا من وجود تكامل مشترك واحد فريد بينها، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها، يمكن تصحيح خطأ التوازن بين إجمالي الناتج المحلي، والصادرات النفطية، وتراكم رأس المال، والصادرات غير النفطية، والعمل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وفق الآتي:

الجدول رقم (25): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة الخطوتين ل: انجل-جرانجر (Engel-Granger two step method)

$\Delta \ln C_t$ Dependant variable:			
p. value	t-statistic	Parameters	Explanatory variables
0.3598	0.309386	0.00778	Constant
0.0215	2.467286	0.18791	OILEXP
0.1483	1.498786	0.06942	NOILEXP
0.0002	2.232812	0.36926	KS
0.5993	0.0009	0.0002	LAB
0.9218	0.09971	-0.02155	ECT <sub>t-1</sub>
<b><math>R^2: 0.6304</math>; <math>\bar{R}^2: 0.6180</math>; SE: 0.0851; SSR: 0.1740;</b>			
<b>F – stat: 3.642863; Prob (F – stat): 0.012; DW: 1.850361</b>			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج E-Views 7.1

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه سلامة النموذج إحصائيا بشكل عام، وذلك من خلال تفحص قيمة معامل التحديد  $R^2=0.6304$  الذي يبين أن 63.04% من التغير الحاصل في GDP ناتج عن التغير في محدداته، أما الباقي 36.96% فهو مفسر من قبل متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج. وفيما يخص اختبارات المعنوية الإحصائية، فقد أكد اختبار المعنوية الإحصائية الودوية لـ Student أن الثابت غير دال إحصائيا، وأن المتغيرين المستقلين الصادرات النفطية والاستثمار يتميزان بالمعنوية، أي أنهما يساهمان كل على حده في التأثير على المتغير التابع، أما المتغيران المستقلان الصادرات غير النفطية والعمل فلا يتميزان بالمعنوية، وبالتالي فهما لا يساهمان في التأثير على المتغير التابع، أما اختبار المعنوية الكلية لـ Fisher فقد أكد بدوره على المعنوية القوية للمتغيرات المستقلة مجتمعة في شرح التابع. كما بينت نتائج اختبارات المشاكل القياسية من خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (errors autocorrelation) لـ Durbin، واختبار تجانس الأخطاء لـ ARCH، أن النموذج خال تماما من هذه المشاكل، وهذا ما بينه الجدولان التاليان.

الجدول رقم (26): اختبار DW للارتباط الذاتي للأخطاء

D2	D1	
1.93	1.00	DW
DW=1.85		
Rejection		Null Hypothesis

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج E-Views 7.1

الجدول رقم (27): اختبار ARCH لتجانس البيانات

ARCH Test:			
F-statistic	1.162904	Probability	0.291159
Obs*R-squared	1.200112	Probability	0.273299

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج E-Views 7.1

#### رابعاً: النتائج والتوصيات

من النتائج التي خلصت إليها الدراسة تدني الصادرات غير النفطية في دولة الجزائر، واعتمادها الكبير أحياناً وشبه المطلق أحياناً أخرى على الصادرات النفطية في اقتصادياتها. ويتجلى إهمال متخذي القرار للصادرات غير النفطية من خلال النسبة الهامة التي تشكلها الصادرات النفطية بالنسبة لإجمالي الصادرات من جهة، ولإجمالي الناتج المحلي من جهة أخرى، حيث مثلت في الجزائر حوالي 98% من إجمالي الصادرات، و40% من إجمالي الناتج المحلي، وما يزيد عن 60% من الميزانية العمومية للدولة عام 2006 (البنك المركزي الجزائري، 2006).

وبينت الدراسة عودة أغلب المؤشرات الاقتصادية الجزائرية إلى التحسن خاصة بعد إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2003، وكذلك إطلاق برنامج لدعم النمو للفترة 2005-2009، حيث أظهرت أغلبية مؤشرات الصحة الاقتصادية تطورات جد مريحة في السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بإجمالي الناتج المحلي، والمديونية الخارجية، ومعدلات البطالة التي حققت تراجعاً ملحوظاً، أي من حوالي 17% في 2001 إلى 10.2% في 2009، كما تم تسجيل تحسن كبير في احتياطي الصرف، إذ بلغ إجمالي الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي في نهاية عام 2010 157 مليار دولار أي ما يعادل أكثر من 3 سنوات من السلع

والخدمات. لكن هذه الحالة تؤدي إلى طرح تساؤلات عدة عن مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بتذبذبات أسعار البترول، نظرا لتزامن هذا التحسن في تطورات المؤشرات المذكورة مع ارتفاع أسعار البترول في السنوات العشر الماضية.

ومن خلال ما خلصت إليه الدراسة، يمكن الخروج بتوصيات نوجزها فيما يلي:

1. ضرورة الاستخدام الرشيد لإيرادات الصادرات النفطية في دعم الاستثمار، أساسا، من أجل تمويل المشاريع التنموية وانجازها، ومن ثم تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي.
2. تقليل اعتماد الجزائر على صادرات النفط الخام الذي يعد من الموارد الناضبة، والتوجه نحو إقامة صناعات تركز على استخدام المواد الخام وموارد الطاقة المتوفرة محليا وهذا من شأنه تحقيق تنمية سريعة للصادرات التي تعتمد أساسا على الموارد المحلية.
3. الاهتمام بقطاع الصناعات التصديرية الجزائرية ودعمها، وتنويع التركيب السلعي بقصد تحقيق هدف أساسي يتمثل في تخفيف أثر التقلبات الاقتصادية وتدعيم قوة البلد في مجال التجارة الخارجية، وزيادة حصيلة الدخل القومي لتمويل عمليات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
4. التخفيف من ظاهرة البطالة المقنعة وذلك من خلال التركيز على الاستثمار المنتج القادر على إحداث فرص عمل إنتاجية حقيقية. ويمكن في هذا السياق العمل باتجاه إحداث نسيج متكامل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه، أو عبر شركات بين القطاع الخاص والقطاع العام، أو من خلال اللجوء إلى الشراكة الدولية.

## الهوامش

(1) عند الاقتصاديين، يستخدم التوازن للدلالة على مستوى توازني تتساوى عنده القيم الفعلية والمرغوب فيها. أما عند القياسيين، فيستخدم للدلالة على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات غير ساكنة ومتكاملة دون أن يتطلب ذلك أن يكون هذا التوازن متولدا عن عوامل اقتصادية كعوامل السوق أو القرارات السلوكية للأفراد. (طارق جدي، 2011).

## المراجع العربية

أحمد، عتيقة. 1987. "الطاقة والتنمية في الوطن العربي: الوضع المالي والأفاق المستقبلية"، النفط والمصالح العربية: 1972-1987، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص 189-219.

- الشوك والدليمي . 2010. "أهمية النفط في الحياة الاقتصادية لدول العالم"، الحوار المثمن، العدد 3225، دراسة منشورة، <http://www.ahewar.org/debat/show> .
- بنك الجزائر . 2007. "التقرير السنوي 2006: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" .
- جميل، طاهر. 1997. "النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات"، دراسة منشورة، <http://www.arab-api.org> .
- حجاج، لواتي. 2005. "ميزانية الدولة بين الجباية العادية والجباية البترولية"، مذكرة ليسانس غير منشورة، إشراف بن شعيب نصر الدين، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 64.
- خالد، بن جلول. 2008. "أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 65.
- رانيا، محمد. 2010. "البترو"، ورقة منشورة، موقع المناشوي للدراسات والبحوث، <http://www.minshawi.com/node/1451> .
- رضوان، عبد الحميد. 2009. "سياسة تنمية الصادرات"، مجلة سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، العدد الأول، ص 3.
- سامي، حاكم. 1993. التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار اللبنانية المصرية، القاهرة، ص 36.
- سعد، الكواز. 1998. "تقدير أثر الصادرات الإجمالية والتفصيلية على النمو الاقتصادي في العراق لفترة (1973 - 1990)"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 55، العدد 30، ص ص 276 - 287.
- طارق، جدي. 2011. "اختبار فرضية التوقعات العقلانية في النماذج الاقتصادية الكلية من خلال دراسة سلوك الاستهلاك للعائلات الجزائرية خلال الفترة 1975 - 2007"، إشراف عمر صخري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، جامعة الجزائر .
- عابد، العبدلي. 2005. "تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي"، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد 27.
- عبد العزيز، وطبان. 1992. "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 151.

- عبد الله، شامية. 1991. "الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد الليبي: دراسة تطبيقية (1980-1990)"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص ص 139 - 141.
- عيسى، مفيلد. 2008. "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، إشراف مصطفى عقاري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- قاسم، الحموري. 2000. "أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في دولة قطر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980 - 1998)"، دراسة غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد.
- قاسم، الحموري وعهود، خصاونة. "الأداء التصديري الأردني وأثره على النمو الاقتصادي (1982-1996)"، دراسة منشورة، مجلة جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- قصي، ابراهيم. 2010. "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دراسة منشورة، دمشق.
- قصي، الطلافحة. 2005. "الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة تطبيقية (1976-2002)"، إشراف أنور القرعان، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، الأردن.
- قيس، غزال. 1999. "أثر الصادرات العراقية (النفطية وغير النفطية) على النمو الاقتصادي للفترة (1970-1990)"، مجلة تنمية الرفادين، المجلد 58، العدد 21، ص ص 131-141.
- محمد أزهر سعيد، السماك. 1986. اقتصاديات النفط والسياسة النفطية: أسس وتطبيقات، جامعة الموصل، الموصل.
- محمد رضا الشوك، حيدر علي الدليمي. 2010. "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"، الحوار المتدن، العدد 25-32، دراسة منشورة، دمشق، [almaktaba.net/wp-content/uploads/downloads/2010/.../petrol-sy](http://almaktaba.net/wp-content/uploads/downloads/2010/.../petrol-sy).
- محمود صلاح الدين، الدعوشى. 1983. "دور البترول في التنمية في الجزائر"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر.
- مساعدة ناصر جاسم، العواد. 2008. "نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط"، قسم هندسة البترول والغاز الطبيعي، كلية الهندسة، جامعة الملك سعود، دراسة منشورة، الرياض، <http://faculty.ksu.edu.sa/Malawad/Documents/Mansourah%20Paper.pdf>.

موسى، معمري. 2011. "أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو: دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية من 1989 إلى 2009"، إشراف أنور القرعان، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، الأردن .

نسرين، أمحمد. 2005. "تحديات سونطراك في السوق النفطية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، إشراف بن شعيب نصر الدين، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 5.

ورقة خاصة بقطاع المحروقات في الجزائر في مؤتمر الطاقة العربي الثامن. 2006. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص1، [www.aopec.org](http://www.aopec.org).

وصاف، سعدي. 2002. "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص ص 17-6.

وفا، عبد الباسط. 2000. النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 8.

### المراجع الانجليزية

- Bela, Balassa. 1978. "Exports and Economic growth", *Journal of Development Economics*, Vol.5, No.2 PP 181- 189.
- Biko. 2003. "causality between exports and economic growth: empirical estimates for Slovenia prague", *economic papers*, vol.2003, issue2.
- Brayan, Walsh. 2011. "Crude Forecast: Oil Prices in 2012", *Time Magazine*, Econometric <http://www.vcharite.univ.mrs.fr/PP/lubrano/cours/Ch4.pdf>.
- Campbell, J and P, Perron.1991. "Pitfalls and Opportunities: What Macroeconomists should know about Unit Roots", in NEBER macroeconomics annual 1991, ed, by O.G Blanchard, and S. Fischer, Mit Press, Cambridge and London, PP 141- 201.
- Ebrahim, Merza. 2007. "OIL EXPORTS, NON-OIL EXPORTS AND ECONOMIC GROWTH: TIME SERIES ANALYSIS FOR KUWAIT (1970-2004)", by B.S., Kuwait University, Kuwait, 1996 M.A., University of Illinois at Urbana-Champaign, Illinois, 2000 M.A., University of Houston, Texas.
- Engel, R and Granger, C.1987. "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross- Spectral Methods", *Econometrica*, (22), PP 117- 129.
- Feder, G. 1983. "on exports and economic growth", *journal of development economics*, volume12, Issues 1-2.

M. A, Hossain and N. D, Karunaratne. 2004. “Exports and economic growth in Bangladesh: Has manufacturing exports become a new engine of export-led growth”, The International Trade Journal, XVIII, 4, PP 303-34.

Michael, Michaely. 1977. “Exports and growth”, *Journal of development Economics*, vol. 4. No. 1 PP 49-53.

Mosayeb, Pahlavani.2005. “The Relationship Between Trade and Economic Growth in Iran : An Application of a New Cointegration Technique in The Presence of Structural Breaks”, University of Wollongong, Economic Working Paper Series, WP 05-28, Australia.

Sargan, Bhargava. 1983. “Recursive and Sequential Tests of the Unit Root and Trend Break Hypothesis: Theory and International Evidence”. National Bureau of Economic Research, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, U.S.A.

#### المواقع الالكترونية

<http://www.imf.org>

<http://www.oapecorg.org>

<http://www.opec.org>

<http://www.worldbank.org>

<http://www.eia.gov>

<http://www.ons.dz>

<http://www.wikipedia.com>